الإدارة المستدامة

لموارد الأراضي واستعمالات المياه

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي: المهندس محمد حسان قطنا

تاريخنا .....

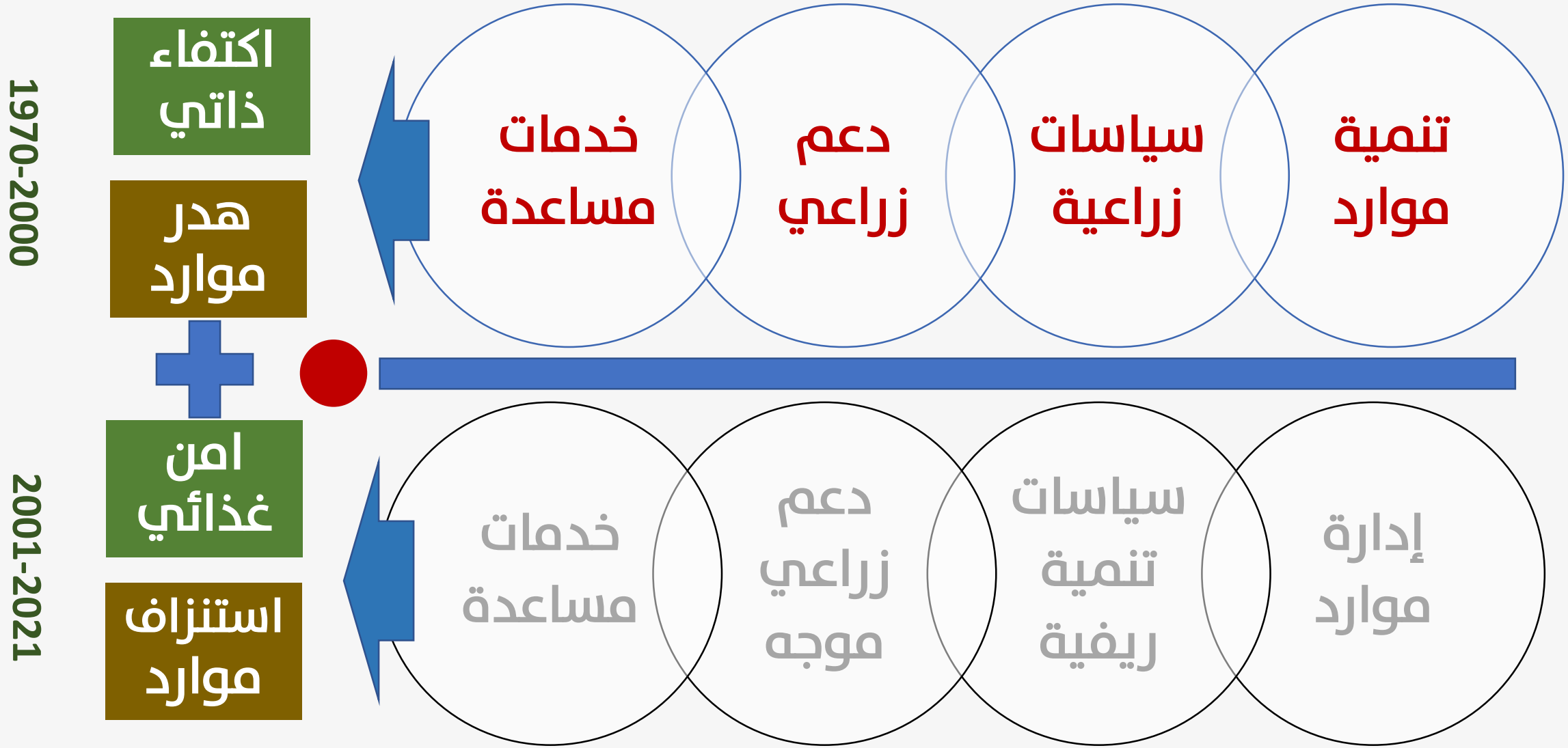
1970-2000
اكتفاء ذاتي
هدر موارد
2001-2021
امن غذائي
استنزاف موارد
تنمية موارد
سياسات زراعية
دعم زراعي
خدمات مساعدة
إدارة موارد
سياسات تنمية ريفية
دعم زراعي موجه
خدمات مساعدة

العوامل التي ساعدت على تدهور الموارد في سورية:

- التغيرات المناخية: سيما عملية انزياح الفصول والمواسم المطرية والظواهر المتطرفة من موجات الحرارة ، والهطولات المطرية الشديدة أو احتباس الهطول لفترات طويلة.
- زيادة تواتر ظاهرة الجفاف التي تقلل من رطوبة التربة وتؤثر على الغطاء النباتي وبالتالي تقلل إنتاجية الأراضي ، وضرر بالأنظمة البيئية المختلفة.
- انجراف التربة المائي والريحي.

العوامل التي ساعدت على تدهور الموارد في سورية:

- الإدارة غير السليمة للموارد الطبيعية كالتربة والمياه، مثل:

✓ الاستخدام غير المستدام للمياه السطحية والجوفية واستنزافها وتعرض بعضها للتلوث.

✓ تخريب الأنظمة البيئية مما يؤدي إلى تراجع التنوع الحيوي وتدهور الأراضي.

✓ العمليات الزراعية غير المناسبة كالزراعة والفلاحة الخاطئة والاستخدام المفرط للآلات في بعض المناطق والتسميد والمكافحة الزائدة وغيرها من الممارسات الخاطئة.

✓ تراجع خصوبة التربة في بعض الأراضي الزراعية.

✓ التنافس على استخدام الموارد الطبيعية / المياه وحتى التربة الزراعية مناطقياً.

الإدارة المستدامة لموارد الأراضي واستعمالات المياه:

حماية الأراضي الزراعية من التدهور

حماية أراضي المراعي في البادية

حماية أراضي الغابات

إدارة الموارد المائية

استدامة موارد لتحقيق الأمن الغذائي

حماية الأراضي الزراعية من الاستخدام لأغراض غير زراعية:

- تم اصدار دليل استخدامات الأراضي الزراعية حسب المقدرة الإنتاجية للتربة.
- الهدف: أن يكون الأداة العلمية والفنية لتحديد إمكانية استخدامها لأغراض غير زراعية.
- تم اعداد الدليل من خلال:

- تحديد صف المقدرة الإنتاجية بصورة أولية في الحقل مباشرة استناداً للصفات المورفولوجية لوحدات التربة، والأخذ بالمعايير التالية (الميل، العمق، القوام، الصرف، اللون، النسبة المئوية للمواد الخشنة في آفاق التربة).
- تم وضع صف المقدرة (١-٨) استنادا لمعايير التعرية
- تم تحديد تحت صف المقدرة الإنتاجية وتم اعتماد خطر التعرية، الغدق، عوامل محددة لانتشار وتغلغل الجذور، عوامل مناخية محددة

حماية الأراضي الزراعية من الاستخدام لأغراض غير زراعية:

- تم تحديد وحدات المقدرة: وتم اعتماد متغيرات (الميل، عمق التربة، القوام السطحي، القوام تحت السطحي، صرف التربة، التعرية بالمياه، التعرية بالرياح، الفيضانات، الملوحة، القلوية، الحصى السطحي، المركبات الخشنة في قطاع التربة، الحجارة السطحية، نسبة الصخور)
- تقييم العوامل الثانوية للتربة من حيث (النفاذية، الماء المتاح، تفاعل التربة)
- تقييم وحدات صف المقدرة للتربة (تأسيس البادرات، قابلية التربة للعمليات الزراعية، إمكانية استعمال المكننة، سعة الاحتفاظ بالماء، اخطار التعرية بالرياح والمياه، الإنتاجية النسبية)

حماية الأراضي الزراعية من الاستخدام لأغراض غير زراعية:

المخرجات:

- الصف (١-٤) تخصص للاستخدامات الزراعية حصراً
- الصف (٥) يسمح بالأراضي الضعيفة منها الشاغرة من الاستثمار الزراعي بإقامة الاستثمارات اللازمة لخدمة الصناعات الزراعية ومنشآت الثروة الحيوانية
- الصفوف (٦-٨) يسمح على الأراضي الشاغرة من الاستثمار الزراعي بإقامة الاستثمارات السكنية والعمرانية والسياحية والصناعية والزراعية والصناعات الزراعية والبنى التحتية والخدمات) وتعتبر الأراضي المستصلحة زراعيا ضمن المجموعات (٥-٨) جزء لا يتجزأ من المجموعة (١-٤)

مقترح تحقيق الإدارة المستدامة لموارد الأراضي واستعمالات المياه

- وضع استراتيجية وطنية لإدارة الموارد الطبيعية
- وضع خطة منهجية لتطبيق نتائج البحوث العلمية ورسائل الدراسات العليا والمبادرات المحلية الناجحة
- توسيع برامج البحوث التطبيقية بالتعاون مع المجتمعات المحلية المستفيدة من أصحاب المصلحة
- التطبيق الصارم للقوانين الناظمة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية
- حصر الموارد المتدهورة ووضع خطط ومشاريع خاصة بكل منها لإعادة التأهيل والتنمية
- توسيع استخدام التقانات الحديثة التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتحقق الإدارة المستدامة لها
- توفير الإمكانيات اللازمة والصناديق الداعمة لتمويل استخدام الطاقات المتجددة في استثمار الموارد
- تطوير إدارة مستدامة مكانية بالتوافق مع الموارد المحلية والمكانية وعدم الاعتماد على السياسات العامة

الإدارة المستدامة لموارد الأراضي واستعمالات المياه:

التوسع في إقامة المحميات الزراعية والحراجية والرعوية والمحافظة على التنوع الحيوي والبيولوجي
تطبيق برامج نوعية متخصصة للاستفادة من الموارد المحلية وتحقيق التكامل بين الإنتاج الحيواني والنباتي
تطوير بدائل مرنة للسياسات الزراعية تحقق الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة
وضع دراسات مكانية للاستثمار الاقتصادي التنموي للموارد مع تحقيق فرص سبل العيش للسكان المحليين
توفير الموارد المالية لإعادة تأهيل الموارد وللمحافظة على الموارد الهشة القابلة للتدهور
اتباع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي والتنموي النوعي التخصصي التي تستهدف تحقيق الإدارة المستدامة
اعتماد تطبيق برامج الإدارة المتكاملة للآفات والأسمدة جزءا من برامج إدارة الموارد الطبيعية
دعم أصحاب المصلحة لتمكينهم ماديا وثقافيا واجتماعيا وصحياً لتطبيق برامج الإدارة المستدامة

الإدارة المستدامة لموارد الأراضي واستعمالات المياه:

- تطوير انظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالتغيرات المناخية وأثارها المتوقعة لوضع الخطط الاستباقية الملائمة
- ان تكون البرامج الموضوعة على المدى القصير والمتوسط والطويل
- التعاون العربي المشترك في تبادل نتائج البحوث والمبادرات الناجحة في إدارة الموارد
- تطبيق التقنيات العالمية المستخدمة في التخلص من النفايات الصلبة وتحويلها الى مصادر للموارد
- تطبيق المعايير الدولية في معالجة مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والحد من تدهور نوعية المياه
- تمثيل المختصين والباحثين في المؤتمرات النوعية والتخصصية لتبادل الخبرات والتجارب الدولية
- اعتماد مؤشرات للتدهور النوعي للموارد لاعتمادها كمؤشر للمخاطر وتحديد الأوقات المثلى للتدخل المجدي
- استخدام تطبيقات الاستشعار عن بعد كأداة فاعلة في المراقبة والتقييم

الإدارة المستدامة لموارد الأراضي واستعمالات المياه:

- التكامل بين القطاعات لردم فجوة الفقر والحد من التعدي على الموارد بغرض سبل العيش
- احداث صناديق خاصة للتنمية المحلية
- رفع مستوى التشاركية بين الجهات الحكومية والمنظمات مع المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ
- اختيار الفنيين المختصين المكلفين بتنفيذ البرامج من المجتمع المحلي في مناطق الاستهداف
- رفع القدرات الفنية للمجتمع المحلي لتمكينه من تطبيق برامج الإدارة المتكاملة للموارد
- تمكين الصحة والتعليم والبنى التحتية والخدمات كعوامل مساعدة لتخفيض فجوة الفقر والاندماج ببرامج التنمية
- حشد المنظمات المحلية والدولية والجمعيات الأهلية كشريكة في التمويل والتخطيط والتنفيذ
- تطوير النظام التعاوني كأداة فاعلة في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد

برنامج تطوير استعمالات الأراضي

السياسة البديلة	التدخلات اللازمة
اتساق ميزان استخدامات الأراضي بين القطاعات المختلفة.	• استكمال خرائط تصنيف التربة بالمقاييس التفصيلية. • إنجاز خارطة الاستعمالات المثلى للأراضي. • تصويب الرقم الإحصائي وإجراءات التحقق المكاني.
الاستخدام المتوازن والمستدام للأراضي الزراعية.	• نشر الدورات الزراعية البديلة الملائمة، ونشر تقنيات إعادة تدوير المخلفات النباتية والحيوانية والاستفادة منها في التسميد العضوي، لحفظ خصائص التربة. • تعزيز مشاركة المجتمع المحلي من خلال تنظيمات شعبية للمراقبة والحماية. • إعادة تأهيل الأراضي المتضررة وإقامة محميات طبيعية
الإطار القانوني الناظم لاستخدامات الأراضي	• التشدد في تطبيق القرارات والبلاغات للإدارة والحماية. • تعزيز تشريعات حماية الأراضي والترب كمورد طبيعي • تطوير النظام التعاوني للتحول الى الاستثمار الجماعي ضمن الجمعيات التعاونية.

برنامج إدارة الموارد المائية

السياسة البديلة	التدخلات اللازمة
زيادة الاعتماد على نظم المعلومات وبناء قواعد البيانات	• تطوير قاعدة بيانات خارطة تفاعلية حول الاحتياجات المائية للمساحات المروية. • تصميم برمجيات الاحتياجات المائية وجدولة الري الحقلي، ونظم الري • إحصاء الآبار وتوثيقها وتنظيم استثمارها.
رفع كفاءة استخدام مياه الري	• تصميم واعتماد مؤشر عائد وحدة المياه للمحصول. • رفع كفاءة نقل المياه واستثمارها في الشبكات والحقل. • تنفيذ الزامية التحول للري الحديث. • نشر تقنيات التسوية بالليزر لرفع كفاءة الري السطحي. • النظر بتكاليف الصيانة والتشغيل على الموارد المائية السطحية.
البحث العلمي وبناء القدرات	• إعداد دليل نظم الري وتقنيات حصاد مياه الأمطار. • تطوير أساليب ري جديدة وضبط نظم الري الحقلي. • تصميم برنامج إرشادي زراعي مائي لنشر تقنيات الري الناقص وجدولة الري

برنامج إدارة المحميات والموارد الحراجية

السياسة البديلة	التدخلات اللازمة
توسيع وحماية الغطاء الحراجي الحالي.	• التوسع في التشجير الحراجي والمحميات الطبيعية ومضاعفتها. • حفظ وصون المادة الوراثية الحراجية. • مشاركة المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية في الحماية. • تطوير برامج حماية الحراج والتوسع في الإرشادي. • تطوير منظومة الإنذار المبكر وربطها مع قاعدة بيانات وخارطة تفاعلية. • ضرورة التوسع الأفقي في الغابات والمحميات الطبيعية والتشجير الحراجي
الاستثمار المستدام للموارد الحراجية	• إنجاز دليل الاستثمارات في المناطق الحراجية والمحميات، التي يمكن السماح بإقامتها فيها، إضافة إلى خطط إعادة التجديد والتأهيل.
خلق بيئة تشريعية تمكينية	• تعديل قانون الحراج رقم /٦/ لعام ٢٠١٨ وإحداث نظام خاص للمحميات الحراجية والطبيعية والمحدثة، وإحداث نظام خاص لحماية الحراج من الحرائق.

برنامج تنمية وتطوير البادية

السياسة البديلة	التدخلات اللازمة
زيادة المصادر المائية المتاحة في البادية	• التوسع في مشاريع حصاد المياه. • تطبيق أنظمة تحلية المياه لتأمين مياه الشرب للسكان والمواشي.
تفعيل الأطر الناظمة لحماية البادية وتنميتها	• تعديل قانون البادية رقم ٦٦ باتجاه رفع قيمة الغرامات المالية. • توفير مستلزمات الرعاية والحماية للمراعي الطبيعية. • مراجعة نظام الحمى المتبع سابقاً من قبل القبائل. • توضيح ورسم خط البادية على الواقع. • تنفيذ خطة إقامة التجمعات السكانية في البادية. • التوسع في زراعة الغراس الرعوية واشجار النخيل.
زيادة الاستفادة من نظم المعلومات	• بناء قواعد البيانات حول أهم المؤشرات لمراقبة الحمولة الرعوية • مراقبة تطور النظم الايكولوجية في البادية.

برنامج التكيف مع التغيرات المناخية:

السياسة البديلة	التدخلات اللازمة
نقل التقانة وتبني الممارسات اللازمة للحد من أثر التغيرات المناخية.	• مراجعة البرامج البحثية الخاصة بالممارسات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية. • تصميم وتنفيذ برنامج إرشادي متخصص للتغير المناخي. • نشر التقنيات المتخصصة بمواجهة التغيرات المناخية. • تعديل الخطط الزراعية الملائمة. • إنشاء المحطات البحثية التي تعتمد الزراعة الذكية مناخياً.
وضع استراتيجية إقليمية لمواجهة التغيرات المناخية وآثارها.	• تكامل السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية. • تكامل الجهود البحثية والتطبيقية والاستفادة من الخبرات. • حشد الدعم الفني والتقني والمالي من المنظمات.
خلق البيئة التنظيمية لحوكمة التغيرات المناخية.	• تصميم وتقدير مؤشرات التنبؤ بالتغيرات المناخية وربطه بنظام للمعلومات. • دمج مكون التغيرات المناخية في المشروعات التنموية. • التشدد بقوانين تنظيم وادرة الموارد الأرضية والمائية.